

الحمد لله

تسلمت هذا القرار  
عند 48 ليلتبع أوزنج  
في 18/10/18



الجمهورية التونسية

الهيئة الوطنية للاتصالات

القرار : ع48دد

تاريخ القرار: 18 أكتوبر 2013

## قرار

بتاريخ 18 أكتوبر 2013 ، أصدر رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات القرار ع48دد في مادة التدابير الوقتية المنصوص عليها بالفقرة الأولى من الفصل 73 من مجلة الاتصالات بين :

**المدعية:** شركة "أورنج تونس" في شخص ممثلها القانوني الكائن مقره الاجتماعي بعمارة أورنج المركز العمراني الشمالي 1003 تونس.

### من جهة

**المدعى عليها:** شركة "تونيزيانا" في شخص ممثلها القانوني المعين مقره الاجتماعي بحدائق البحيرة - ضفاف البحيرة 2 تونس 1053.

### من جهة أخرى

بعد الإطلاع على مجلة الاتصالات الصادرة بمقتضى القانون ع01دد لسنة 2001 المؤرخ في 15 جانفي 2001 ، المنقح والمتمم بالقانون ع46دد لسنة 2002 المؤرخ في 7 ماي 2002 وبالقانون ع01دد لسنة 2008 المؤرخ في 8 جانفي 2008 وبالقانون ع10دد لسنة 2013 المؤرخ في 12 افريل 2013.

وبعد الاطلاع على المطلب المقدم من طرف شركة "أورنج تونس" بتاريخ 11 أكتوبر 2013 والمتضمن طلبها اتخاذ تدابير وقتية استعجالية تقضي بالإذن لـ "تونيزيانا" بإيقاف الممارسات غير المشروعة وتمكينها من مدّ البنى التحتية اللازمة لتركيز تقنية الربط أحادي الاتجاه والولوج إلى موقع خصيمتها بقاعدتها بسوسة لإتمام عملية الربط والسماح لها بتحرير حجم مكالمات شبكتها في إطار

الربط أحادي الاتجاه بموقعي منوبة والشرقية بعد أن تم ربط البنى التحتية بالكتل الأولية الرقمية BPN.

وبعد الاطلاع على بقية الوثائق المظروفة بالملف.

### من حيث الشكل:

حيث استوفى المطلب شروطه الشكلية المنصوص عليها بالفصل 73 من مجلة الاتصالات واتجه قبوله.

### من حيث الأصل:

حيث اتضح من المطلب سند الدعوى ومن بقية مظاهرات الملف، أن "أورنج تونس" كانت قد تقدمت بتاريخ 11 أكتوبر 2013 بعريضة دعوى إلى الهيئة الوطنية للاتصالات ضد شركة "تونيزيانا" سجلت بدفاترها تحت ع 95-95 وتضمنت طلب تدخل الهيئة لاتخاذ التدابير القانونية الرامية لإلزام الشركة المطلوبة بمقتضيات اتفاقية الربط البيني وبإنهاؤها للممارسات غير المشروعة المتمثلة في منع العارضة من تفعيل الجانب الوارد بالاتفاقية المذكورة باعتماد آلية الربط أحادي الاتجاه لتأمين عملية الربط البيني بين الشبكتين كإلزامها بتمكينها من الولوج إلى موقع قاعدتها بسوسة لإتمام عملية الربط والسماح لها بتمرير حجم مكالمات شبكتها في إطار البنى التحتية بموقعي منوبة والشرقية بعد أن تم ربط البنى التحتية بالكتل الأولية الرقمية BPN.

وحيث وإعمالاً منها لأحكام الفصل 73 من مجلة الاتصالات، تولت "أورنج تونس" تقديم المطلب موضوع النظر الآن ضمنته تظلمها من الممارسات غير المشروعة التي أقدمت عليها "تونيزيانا" والمخلة حسب دعواها للاتفاق المبرم بينهما بخصوص الربط البيني والمتمثل في تعمد الشركة المطلوبة عدم تمكينها من تقنية الربط البيني باعتماد آلية الربط أحادي الاتجاه رغم طلبها المتكرر لتفعيل هذه التقنية وذلك من خلال مراسلاتها الموجهة الى خصيمتها، فضلاً عن الاجتماعات التي عقدتها معها، مضيفة أنها بادرت بالقيام بأشغال مد البنية التحتية التي تمكّنها من تقنية الربط بآلية الربط أحادي الاتجاه وذلك في كل من مدينتي سوسة وتونس الكبرى بكلفة مالية باهضة جداً غير أن المطلوبة رفضت السماح لها بتمرير حجم المكالمات رغم اكتمال أشغال ربط الألياف البصرية بالكتل الأولية الرقمية BPN الموجودة بمواقعها بمنوبة والشرقية، كما عارضتها في إتمام الأشغال التي قامت بها لمدّ الألياف البصرية بمدينة سوسة بالبنية التحتية التي تؤمن تقنية الربط البيني.

وحيث اعتبرت العارضة ان موقف المدعى عليها الرافض لطلب تمكينها من تمرير حجم مكالماتها على آلية الربط أحادي الاتجاه في كل من موقعي منوبة والشرقية طبقاً للطلبية المتعلقة بتوفير الكتل الأولية الرقمية لا يفهم ولا يقبل خاصة بعد ان قامت هذه الأخيرة بتجارب قصد تأمين تقنية الربط البيني كللت كلها بالنجاح ، مؤكدة أنها تتكبد يومياً خسائر ناجمة عن عدم استغلال البنية التحتية التي قامت بملها بمختلف المناطق بمنوبة والشرقية وسوسة، فضلاً عن الكلفة المشطة لتمرير مكالمات شبكتها في إطار الربط البيني بتقنية الربط ثنائي الاتجاه. وانتهت المدعية بناءً على ما سبق إلى طلب

تدخل الهيئة للإذن بإيقاف الممارسة غير المشروعة الصادرة عن الشركة المطلوبة فوراً وتمكينها من مدّ  
البنى التحتية اللازمة لتكريز تقنية الربط أحادي الاتجاه والولوج إلى موقع هذه الأخيرة بقاعدتها بسوسة  
لإتمام عملية الربط والسماح لها بتمرير حجم مكالمات شبكتها في إطار الربط أحادي الاتجاه بموقعي  
منوبة والشرقية بعد أن تم ربط البنى التحتية بالكتل الأولية الرقمية BPN.

وحيث قدمت العارضة تأييداً لدعواها نسخة من اتفاقية الربط البيني المبرمة بينهما ونسخة من  
المراسلات الموجهة إلى " تونيزيانا " بخصوص الطلب الذي تقدمت به " اورنج تونس " لتمكينها من تقنية  
الربط البيني بألية الربط أحادي الاتجاه.

وحيث وقبل البت في مدى وجاهة الطلبات، تعين التطرق إلى مسألة أولية تتعلق بالوقوف عند  
بعض الاخلالات التي شابت هذه الدعوى.

### في الاخلالات الإجرائية

حيث قدمت العارضة كسند لدعواها نسخة من اتفاقية الربط البيني المبرمة بينها وبين  
شركة "تونيزيانا".

وحيث اتضح بالإطلاع على هذه الاتفاقية، أنها غير ممضاة من الطرفين ولا تتضمن الملاحق  
المصاحبة لها والمشار إليها بالصفحة 65 منها، فضلاً عن عدم تسجيلها بالقباضة المالية وفق الإجراءات  
المنصوص عليها بمجلة معالم التسجيل التي نصت على وجوب إخضاع العقود والاتفاقيات التي يقدمها  
الأطراف كمستندات لدعوى طلباتهم للتسجيل بالقباضة المالية .

وحيث بصرف النظر عن هذه الاخلالات وعلى فرض الأخذ بالاتفاقية واعتمادها كسند  
للدعوى، فإن النظر في مدى وجاهة طلبات العارضة يستوجب التثبت من مدى توفر عنصر الاستعجال  
في مطلب الحال.

### في مدى وجاهة الطلبات :

حيث يهدف المطلب المائل إلى الإذن باستصدار قرار استعجالي يقضي بإنهاء الممارسات  
اللامشروعة التي أقدمت عليها " تونيزيانا " والمتمثلة في منع شركة "أورنج تونس" من مد البنى التحتية  
اللازمة لتكريز تقنية الربط أحادي الاتجاه والولوج إلى الموقع التابع للمدعى عليها بقاعدتها بسوسة  
لإتمام عملية الربط والسماح لها بتمرير حجم مكالمات شبكتها في إطار الربط الأحادي الاتجاه بموقعي  
منوبة والشرقية بعد أن تم ربط البنى التحتية بالكتل الأولية الرقمية BPN.

وحيث اقتضى الفصل 73 من مجلة الاتصالات أنه يجوز لأحد أطراف النزاع أن يطلب من  
رئيس الهيئة الإذن بتوقيف توفير الخدمة أو إنهاء الممارسات غير المشروعة قبل البت في القضية بصفة  
نهائية. ويقدم المطلب إلى رئيس الهيئة بواسطة عريضة معللة تحتوي على شرح أسبابها ومؤيداتها ويتولى  
رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات النظر في العريضة في أجل أسبوع من تاريخ إيداعها والإذن باتخاذ

التدابير الوقائية المنصوص عليها بالفقرة الأولى من هذا الفصل إذا تبين له أن العريضة مبنية على أسباب جدية وتهدف إلى منع حصول أضرار يصعب تداركها.

وحيث وبصرف النظر عن مدى جدية الأسباب المستند إليها، فإن المدعية لم تقم بالحجة على الصيغة الاستعجالية لمطلبها وعلى الضرر اللاحق بها جراء ما تدعيه من خرق المدعى عليها لاتفاقية الربط البيئي والذي يتعذر تداركه في صورة استمرار الحالة على ما هي عليه.

وحيث يستخلص من كل ما سبق ذكره، انه علاوة على عدم استيفاء اتفاقية الربط البيئي سند الدعوى للشروط القانونية المطلوبة، فان المطلب جاء خاليا مما يثبت صفة الاستعجالية واتجه تفريعا على ذلك رفضه.

### ولهذه الأسباب

وعملا بأحكام الفصل 73 من مجلة الاتصالات، قرّرنا نحن كمال السعداوي، رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات رفض المطلب.

رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات

كمال السعداوي

